مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣٢ ع ٦ ص ص : ٦١ – ٨٣ (٢٠٢٤ م)
DOI: 10.4197/Art.32-6 - 3

الفصل بين السلطات في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته الدستورية: دراسة تحليلية

ندى صلاح الدين بالطو

أستاذ مساعد، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

nbalto@kau.edu.sa

المستخلص. مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الجوهرية في القانون الدستوري، فقد ظهرت العديد من النظريات في الغرب لتعريفه، واختلفت بذلك الدساتير في تطبيقه.١ وبالتالي في توزيعها لوظائف الدولة بين السلطات تبعا لاختلاف النظريات التي تبنتها كل دولة في تفسيرها لهذا المبدأ.٢ تهدف هذه الدراسة إلى تفصيل المبدأ من حيث النظرية ثم تحليله على ضوء الشريعة الإسلامية. سيجري ذلك كالتالي: ستقوم الدراسة في القسم الأول بفحص 'النظرية البحتة' للفصل بين السلطات، والتي تقوم على ثلاث وظائف متبادلة ومستقلة. نجد أن هذا المفهوم للفصل بين السلطات معيب، دراستنا لهذه العيوب يرشدنا إلى الاتجاه الصحيح لتعريف المبدأ وتطبيقه. ثم تقوم الدراسة بعد ذلك باستعراض تجارب دول مختلفة في تبني المبدأ وتحليلها. أما القسم الثاني من الدراسة فيعرض مبدأ الفصل بين السلطات على ضوء الشريعة الإسلامية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تميز الشريعة الإسلامية بمبدأ الفصل بين السلطات، فقد كانت أسبق من القوانين الوضعية في التوصل إليه، كما تفوقت على القوانين الوضعية من حيث تطبيقه كما ستثبت الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السلطات، الدستور، الفصل، التوازن، الجامد.

١ جعفر عبد السادة الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية، دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٥٩.

٢ أحمد عبداللطيف السيد، دور رئيس الدولة في النظام السياسي الديمقراطي النيابي البرلماني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٤٤.

المقدمة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

في القانون الدستوري هناك العديد من النظريات المختلفة. تتعدد تلك النظريات وتختلف بحسب وظيفتها التي تؤديها واختصاصاتها. من الأمثلة على تلك المبادئ الهامة مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية في الدولة. حيث تتكون كل دولة من ثلاث سلطات، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. يقوم دستور كل دولة بتحديد اختصاص كل سلطة كما يقوم برسم العلاقات بينها. هناك دول تَبَنت الفصل الجامد بين السلطات وهناك دول تَبَنت الفصل المرن بينهم، بينما دول أخرى احتذت بالآلية التي رسمتها الشريعة الإسلامية بطبيعتها ومبادئها أساسا فيما يخص هذا المبدأ. فقد ظهر ذلك المبدأ في الدول التي تقوم بتطبيق القوانين الوضعية تحت ظروف معينة كما ستناقش هذه الدراسة. وقد قام العديد من فلاسفة القانون الغربيين بتعريف ذلك المبدأ بالطريقة التي يرونها وبحسب المبادئ التي تقوم عليها الدولة التي يعيشون بها. وعند دراسة النظرية مؤخرا، تبين أن نظرية الفصل بين السلطات في القوانين الغربية لم تنجح من حيث التطبيق في الواقع.

بينما تميز ظهور هذه النظرية في الشريعة الإسلامية، فقد كانت أسبق في الظهور كما أثبت نجاحه في التطبيق كما ستثبت الدراسة.

مشكلة الدراسة:

مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر من المبادئ الدستورية التي أثارت جدلا واسعا منذ نشأته إلى الوقت الحالي. فاختلفت الدول في تطبيقه كما اتخذ شكلا معينا من حيث النظرية وقامت الدول بتبني آليات مختلفة لتطبيقه من حيث الواقع والتي تختلف عن النظرية.

ستقوم الدراسة بتقصي الأسباب التي كانت وراء ذلك، ثم بعد ذلك ستتطرق لمناقشة المبدأ في الشريعة الإسلامية وكيف أثبت نجاحه وتميزه عن القوانين الوضعية.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي. فتقوم بالتحدث عن مبدأ الفصل بين السلطات من حيث نشأته في نظرية القانون وتحليل نتائج تطبيقه في ذلك الوقت والأسباب التي دعت الدول إلى مخالفة تطبيقه كما جاء في النظرية وأسباب عدم فعاليته.

كما تتحدث الدراسة عن نشأة المبدأ في الشريعة الإسلامية وتميزه وتفوقه في التطبيق.

أهمية الدراسة وأهدافها:

مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الدستورية الأساسية، فذلك المبدأ هو الذي يحدد العلاقة بين سلطات الدولة الرئيسية وهي السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية. وهذه السلطات هي التي تقوم بأعمال الدولة الرئيسية من تشريع، تنفيذ وقضاء. ذهبت نظريات القانون إلى وجوب الفصل الجامد بين السلطات. ولكن لوحظ في عملية التطبيق أن أغلب الدول لم يقوموا بتفعيل تلك النظريات. ولما لهذا المبدأ أهمية خاصة كونه يتعلق بسلطات الدولة الدستورية الرئيسية والتي تقوم بالعمليات الرئيسية والحيوية من تشريع وتنفيذ وقضاء، فذهبت الدراسة إلى تحليل ذلك المبدأ على ضوء نظريات القانون كما قامت بتحليله على ضوء الشريعة الإسلامية للتوصل إلى استنتاجات توضح الإشكالات المتعلقة بهذا المبدأ وأهم الاستنتاجات المتعلقة به.

فتهدف الدراسة إلى التعريف بأهمية مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ دستوري، وأهم الإشكالات التي وردت بشأنه في القوانين الوضعية، ثم تستعرض طبيعته في الشريعة الإسلامية. فتتلخص أهدافها كالتالي:

- التعريف بمبدأ الفصل بين السلطات.
- أهمية مبدأ الفصل بين السلطات.
- ظروف نشأة مبدأ الفصل بين السلطات في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.
- أسباب عدم فعالية مبدأ الفصل بين السلطات في نظريات القانون.
- تميز نشأة مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقه في الشريعة الإسلامية.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات من حيث النظرية.

المطلب الأول: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الثاني: كفاءة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء نظريات القانون.

المبحث الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الثاني: كفاءة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات من حيث النظرية

المطلب الأول: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات

يعد مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ التي تنظم العلاقة بين سلطات الدولة الدستورية، ويكتسب مكانة تتسم باللبس والجدل.[٣] ومن ناحية أخرى، وبالنسبة لمؤسسي النظرية، فتقوم جميع الديمقراطيات الدستورية على بعض أشكال الفصل بين ثلاثة فروع من السلطات– التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وفي الوقت نفسه، يتم التعريف في هذه الدول نظريًا لمفهوم الفصل بين السلطات كنموذج أو معيار (أو ربما مجموعة من المعايير) يجب أن تنتهجه الترتيبات القانونية أو الدستورية لهذه الدول.[٤] لهذه الفرضية أصل عميق في المؤلفات القانونية المتعلقة بالنظرية الدستورية. ففي القرن الثامن عشر ميلادي، لاقى مبدأ فصل السلطات ترحيبًا وتم اعتباره حصنًا يقي من سوء استغلال السلطات بالدولة. فكتب مونتيسيكيو "أنه لن تكون هناك "حرية" دون الفصل بين السلطات".[٥] كما أن إعلان فرنسا لحقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ ذهب إلى أن "أي مجتمع يخلو من ضمان حماية الحقوق، وينعدم فيه ترسيخ فصل السلطات، فلن يكون له دستور"، فحتى الوقت الحاضر، يؤكد المشرعون في فرنسا أن فصل السلطات هو "جوهر الدستورية" وأنه "معيار جامع للحكم الدستوري".[٦]

---

٣ المرجع السابق، ص٥٢.

٤ نوفل عبدالحميد الموسى، الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٣٤.

٥ إبراهيم جودة العاصي، دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص٤٥.

٦ إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الجمعية التأسيسية الوطنية، باريس، ١٧٨٩.

ومع ذلك وبالرغم من كون المبدأ مؤشرا للديمقراطيات الدستورية كما ذهب منشئوه[٧]، إلا أن هناك تحفظات قوية حيال فصل السلطات في الآونة الأخيرة. يُعنى الاتجاه الأول من الانتقاد الشائع بالصرامة التي تحيط بمتطلبات الفصل بين السلطات.[٨] إذا ما كان المطلوب هو الفصل الكامل بين ثلاثة وظائف حصرية متبادلة تقوم بها ثلاثة فروع تمثل الحكومة مغلقة بإحكام من جانب كل فرع منها، ومن الملاحظ أنه لم يتم تبنيه من قبل الدول. وذلك لأنه بالتأكيد، كما لاحظ أحد فقهاء القانون، أنه "إذا تم الفصل بشكل حقيقي بين السلطات بحيث يمكن لكل فرع من أفرع الحكومة أن تمارس مجموعة منفصلة من السلطات بشكل يقصي الفرعين الآخرين، فإن أمور الأمة ستخرج عن السيطرة." كما يرى الكثيرون بأن بعض "التداخل" أمر ضروري ومرغوب.[٩]

هناك اتجاه آخر. وهو إذا ما كان الفصل المثالي للسلطات يتطلب تعزيز قيمة استقلالية الفروع الثلاث للحكومة وفصلها إلى أقصى درجة؟ أم هل يُقوض ذلك الفصل بنظام الضوابط والتوازنات؟ والذي يتطلب درجة من الإشراف المتبادل بين الفروع الحكومية، وبالتالي درجة من تدخل أحد الأفرع في وظائف ومهام الأفرع الأخرى.[١٠] كما أشار جيوفري مارشال[١١] في كتابه عن النظرية الدستورية في عام ١٩٨٠، "ليس من الواضح ما إذا كان نظام الضوابط والتوازنات "جزءا من نظرية فصل السلطات، أو خروجًا عنها".

النقطة الثالثة من الجدل هي أن الفصل التقليدي للسلطات الثلاث– كما تم تحديده في القرن الثامن عشر– أصبح قديمًا وغير مناسب، لأنه لا يأخذ مصادر القوة الأخرى في الدولة بعين الاعتبار، لا سيما الفرع المتمثل في "الدولة الإدارية". نظرًا لأن الأجهزة الإدارية تجمع بين وظائف القضاء ووضع القواعد وتنفيذها، حيث "يرفضها مؤيدو نظرية الفصل بين السلطات".[١٢] إضافة إلى ذلك، على الرغم من اعتبار الولايات المتحدة أحيانًا نموذجا لنظام "فصل السلطات"، إلا أن هناك قلق دائم من أن الفصل المؤسسي بين الفرعين التشريعي والتنفيذي بموجب الدستور الأمريكي يؤدي إلى الجمود وعدم فعالية الحكومة. لذلك لا

٧ سالم روضان الموسوي، عدم دستورية القوانين، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣، ص٨٨.

٨ أحمد عبداللطيف السيد، دور رئيس الدولة في النظام السياسي الديمقراطي النيابي البرلماني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٤٧.

٩ المرجع السابق، ص٥٠.

١٠ المرجع السابق، ص٥٨.

١١ كاتب بريطاني يملك العديد من المؤلفات في النظرية الدستورية وسلطات الدولة.

١٢ جعفر عبد السادة الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية، دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٨، ص٦٣.

عجب أن يشكك فقهاء الولايات المتحدة فيما إذا كان فصل السلطات مبدأً يستحق الحفاظ عليه في العصر الحديث.[١٣]

كما توجد أيضًا مشكلات تتعلق بمدى فهم المبدأ. حيث يرى كثير من واضعي النظريات أن مبدأ الفصل بين السلطات يعاني من الغموض واللبس.[١٤] فلم تُثبت الأفكار المتعلقة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أنها قادرة على وضع تعريف دقيق. كما أن هناك جدلا واسعا بشأن القيم التي تدعم هذا المبدأ. فبالنسبة للبعض، يعتبر الغرض من فصل السلطات هو الحد من سوء استغلال السلطة جزئيًا من خلال منع تركيزها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة. بينما يرى آخرون أن الغرض من ذلك حماية الحرية وسيادة القانون. ويعتقد البعض الآخر أن القيمة الجوهرية لفصل السلطات تتمثل في أنه يضمن كفاءة" أداء الحكومة، حيث يتم فهم الكفاءة على أنها "إحالة المهام إلى تلك الهيئات الأكثر ملائمة لتنفيذها".[١٥] ربما لو تم التمكن من فصل القيم المختلفة التي يخدمها مبدأ الفصل بين السلطات، فسوف يتم الاستفادة من ذلك في تقييم ما يُعتبر تحقيقًا للمثالية، وما هو على المحك في مختلف الانتهاكات المحتملة.

المطلب الثاني: كفاءة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء نظريات القانون

تاريخيا، لاقى مبدأ 'الفصل بين السلطات' ترحيبًا كبيرًا وانتقادات لاذعة بنفس القدر.[١٦] لكن ماذا يتطلب تحقيق هذا المبدأ؟ الإجابة على هذا السؤال أصعب مما قد يعتقده البعض لأن مصطلح 'الفصل بين السلطات' يكتنفه الغموض كما ذكرنا سابقا. فيتعلق مصدر الغموض الأول بكلمة 'السلطات'، التي يمكن أن تشير إما إلى المؤسسات (كما في 'سلطات الدولة') أو إلى السلطة القانونية للقيام بأفعال معينة، أو بدلًا من ذلك ربما تشير إلى مهام التشريع أو التنفيذ أو القضاء.[١٧] أما المصدر الثاني للَبس فيتعلق بكلمة 'الفصل'. يمكن أن يختلف الفصل في الشكل والدرجة. قد يكون مطلقًا أو جزئيًا – والفصل الجزئي يمكن أن يسمح ببعض الترابط. ونظرًا لهذه الأوجه من الغموض، تم استخدام عبارة 'الفصل بين السلطات' للإشارة إلى مجموعة واسعة من الأفكار المختلفة (ليس جميعها متوافقة)، متضمنة ثلاث وظائف متبادلة حصرية؛

١٣ نوفل عبدالحميد الموسى، الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٨٤.

١٤ المرجع السابق، ص٦٤.

١٥ محمد عبدالله الفلاح، الحقوق الدستورية للإنسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ٢٠١٢، ص ٤٢.

١٦ المرجع السابق ص ٤٩.

١٧ أشرف إبراهيم سليمان، مبادئ القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٣.

وهي منع تولي أكثر من منصب، والعزل أو الحصانة أو استقلال أحد فروع الحكومة عن تدخل الفرع الآخر، أو نظام الضوابط والتوازنات المتداخلة. فكيف يمكن التوفيق بين هذه الأفكار؟

هناك نقطة جيدة للبدء وهي التعبير عن "النظرية البحتة لفصل السلطات". وفقًا لهذا المذهب البحت، يتطلب فصل السلطات الآتي:

أنه يجب تقسيم الحكومة إلى ثلاثة فروع أو أقسام: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ولكل من هذه الفروع وظيفة حكومية محددة يمكن التعرف عليها: تشريعية، أو تنفيذية، أو قضائية. كما يجب أن يقتصر كل فرع من أفرع الحكومة على ممارسة وظيفته الخاصة، ولا يُسمح له بالتعدي على وظائف الفروع الأخرى. علاوة على ذلك، يجب الحفاظ على استقلالية وتميز الأشخاص الذين يشكلون هذه المهام الثلاث للحكومة، بحيث لا يُسمح لأي فرد بأن يكون عضوًا في أكثر من فرع واحد في نفس الوقت. على هذا النحو، سيكون كل فرع رقيبًا على الفروع الأخرى، ولن تتمكن أي مجموعة من الأفراد من السيطرة على آلية الدولة.[١٨]

بالرغم من إقرار فقهاء القانون بأن مبدأ فصل السلطات "نادرًا ما يتم تبنيه بهذا الشكل الجامد، وكذلك يتم تطبيقه بقدر أقل من ذلك"، بيد أن النظرية البحتة غالبًا ما تُستخدم كنموذج مثالي أو معيار يتم من خلاله تقييم التصورات البديلة لتجارب مبدأ فصل السلطات في الدول المختلفة.[١٩] و مع تركيز النظرية البحتة على التفريق بين ثلاثة أنواع مختلفة من الوظائف، غالبًا ما يُعتقد أنها تمثل "الفهم التقليدي الذي يعتبر أن الأنشطة الحكومية يمكن تمييزها خلال ثلاثة عناوين وظيفية وهي تشريعية، أو تنفيذية، أو قضائية – بحيث ترتبط كل وظيفة بأحد الفروع الثلاث للحكومة".[٢٠] يعتقد البعض أن الفصل الصارم بشكل وظيفي يقع ضمن صميم "النظرية الكلاسيكية لفصل السلطات." ومن المثير للاهتمام أن النظرية البحتة غالبًا ما ترتبط بمونتسكيو، على الرغم من أنه لم يوضح أبدًا نظرية الفصل الوظيفي والتخصص بشكل واضح. بالإضافة إلى أنه تم انتقاد التمييز الثلاثي لمونتسكيو بشكل واسع باعتباره بسيطًا للغاية، حتى في القرن الثامن عشر ومع ذلك، أصبحت النظرية الكلاسيكية نظرية شائعة عند التعامل مع فصل السلطات باعتبارها "النظرية المتعلقة بتقسيم الوظائف الثلاث المختلفة" المستوحاة من مونتسكيو، والتي تنص على أن المبدأ

١٨ أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص٥٤.

١٩ شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٩٣.

٢٠ أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص٦٢.

يمنع أي تداخل بين الوظائف.[٢١] وبغض النظر عن حقيقة أصولها الفكرية، فقد كان للنظرية "البحتة" تأثير مستمر على التفكير فيما يستلزمه مبدأ فصل السلطات". لقد أصبح هذا الفهم التقليدي لما يتطلبه المبدأ. لذلك، يجب أن تتعرض هذه الفكرة لبعض التحليل.

تتكون الرؤية البحتة من ثلاثة عناصر أساسية: فصل المؤسسات، وفصل الوظائف، وفصل الأشخاص. بالنسبة للفصل الوظيفي، ولأن هذه الفكرة تكمن في صميم الرؤية البحتة. تتعلق بهذا المطلب ميزتان تستحقان التركيز في البداية. الأولى هي أن النظرية البحتة للفصل الوظيفي تبدو وكأنها تفترض "علاقة واحد إلى واحد" بين الفروع الثلاثة للحكومة ووظائفها الخاصة. لكل فرع وظيفة محددة يمكن التعرف عليها، وهي التي تمنح الفرع اسمه. يمكننا أن نطلق على هذا الرأي "فرع واحد – وظيفة واحدة." أما الميزة الثانية فتتمثل في الضرورة لأن يقتصر كل فرع على ممارسة وظيفته الخاصة (الواحدة) ولا يتعدى على وظائف الفروع الأخرى. إذا أن تولى أي فرع وظيفة أخرى، سيكون ذلك خارج سلطته. يمكننا أن نسمي هذا "الفصل كقيد".[٢٢]

كلا الفكرتين – "فرع واحد – وظيفة واحدة" و"الفصل كقيد" – مشكلتان عميقتان. فيما يتعلق بفكرة "فرع واحد – وظيفة واحدة". ففي أي دولة لا يمكن الإبقاء على مطلب "علاقة واحد إلى واحد بين الوظيفة والفرع". كما هو معروف، عادةً ما يقوم الفرع التنفيذي بوظيفة تشريعية كبيرة في شكل "تشريع مفوض". كما أنه في دول كثيرة، يلعب الفرع التنفيذي دورًا رئيسيًا في التشريع الأساسي أيضًا. كما نجد أن السلطة التنفيذية متعددة الوظائف.[٢٣]

حتى إذا تجاهلنا السلطة التنفيذية، تنشأ مشكلات خطيرة تتعلق بالمحاكم والمجالس التشريعية أيضًا. عند النظر إلى المحاكم، نرى أن الفرع القضائي يجب أن يحافظ على النظام في المحكمة ويدير مرافقها (وبالتالي يقوم بوظائف تنفيذية). كما تمارس المحاكم وظائف تشريعية عندما تضع قواعد تنظم الإجراءات القضائية وتكاليف التقاضي. يحتج كثيرون أيضًا بأن المحاكم تضع قوانين جديدة عند تسوية النزاعات حول ما تتطلبه القواعد القانونية، وإن كان ذلك يندرج ضمن حدود معينة. بالطبع في الأنظمة القانونية التي تعتمد على القانون العام، هناك اعتراف واسع "بأن صياغة القوانين – ضمن حدود معينة – هو أمر لابد منه، بل ودور شرعي من أدوار القاضي. علاوة على ذلك، في الولايات القضائية التي تتمتع فيها المحاكم بسلطة

٢١ أشرف إبراهيم سليمان، مبادئ القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٦.

٢٢ أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص٧٤.

٢٣ المرجع السابق، ص٧٩.

إلغاء التشريعات لعدم الالتزام بالحقوق الدستورية، تبدو فكرة اقتصار الوظيفة القضائية على تطبيق القانون متكلَفة، في أفضل الأحوال. وعند النظر إلى السلطة التشريعية، يظهر مشهد آخر مماثل ومتعدد الوظائف. يتعين على الفرع التشريعي الحفاظ على النظام في الهيئة التشريعية، وإدارة عملية التصويت على مشاريع القوانين (وهي مهمة تنفيذية)، كما يجب عليه تسوية النزاعات المتعلقة بالازدراء وانتهاك الامتيازات (وهي وظيفة قضائية بشكل ما).[٢٤]

من الواضح أن الرؤية الصارمة 'فرع واحد – وظيفة واحدة' لا يمكن الحفاظ عليها من الناحية الوصفية، لأن الفروع الثلاثة تمارس جميع الوظائف الثلاث إلى حد ما. وبهدف أن يكون كل فرع منظمًا جيدًا لمهامه الخاصة، يجب على الجميع القيام بالمهام التنفيذية والتشريعية والقضائية. هذه التعددية في الوظائف تلقي بظلال من الشك على قوة النظرية البحتة. من خلال إصرارها الصارم على أن كل فرع يؤدي وظيفة واحدة فقط ولا غيرها، تبدو وكأنها تقدم نظرية لما يميز فروع الحكومة لكنها لا تعكس الواقع المؤسسي المعقد للدول. وذلك ليس غريبًا إذن أن مشكلة التمييز بين الوظائف الثلاث للحكومة كانت ولا تزال واحدة من أكثر الألغاز التي لا يسهل حلها في القانون الدستوري.[٢٥]

هل هناك أي وسيلة لإنقاذ التصنيف الوظيفي الذي يراه الكثيرون أنه يكمن في صميم مبدأ فصل السلطات؟ أحد الحلول هو تخفيف حزم شرط 'فرع واحد – وظيفة واحدة' وقبول أن الأمر يتعلق بدرجات. وعليه، يمكن القول بأن لكل فرع من فروع الحكومة وظيفة جوهرية أو محورية، حتى وإن كان يؤدي أحيانًا وظائف أخرى على الهامش. بهذه الطريقة، يمكننا الحفاظ على بعض العلاقة بين الفرع والوظيفة، دون الحاجة إلى الارتباط الصارم الذي تفرضه النظرية البحتة.[٢٦]

من الواضح أن هذا النهج 'الوظائف الأساسية' لفصل السلطات هو أكثر رجاءً، سواء من الناحية الوصفية أو من الناحية المعيارية.[٢٧] من خلال فهم قدر معين من التعددية الوظيفية، يدافع عن مبدأ فصل السلطات من الادعاء بعدم ملائمته كنظرية للحكومة. كما أنه يتجنب الخطأ الذي يكمن في التفكير بأن

٢٤ شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ١٩٥.

٢٥ أشرف إبراهيم سليمان، مبادئ القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤٨.

٢٦ أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص٧٨.

٢٧ المرجع السابق، ص٥٤.

مجرد عدم التمييز الواضح دائمًا بين شيئين يعني عدم وجود فرق بينهما.[٢٨] وبينما يتلافى هذا النهج بعض الانتقادات الواضحة للنظرية البحتة لفصل السلطات، فإنه لا يحل جميع المشكلات المرتبطة بالفهم التقليدي. أولًا، لا يزال يفسر التمييز بين الفروع من خلال وظيفة واحدة، وإن كانت وظيفة أساسية بدلًا من أن تكون محدودة أو مقتصرة على وظيفة واحدة فقط. فهذا لا يزال يمثل مشكلة لأننا نعلم أن تداخل الوظائف ليس مقتصر على الأطراف الخارجية للوظائف المختلفة، بل هي واسعة النطاق، وشاملة، ولا مفر منها. كما لاحظت فيكتوريا نورس، "لا يخفى على أحد أن جميع الأقسام تقوم بتنفيذ وظائف الأقسام الأخرى".[٢٩]

ثانيًا، حتى أولئك الذين يدفعون بمنهج "الوظائف الأساسية" يواجهون تحديًا كبيرا في تحديد – ثم وصف – ما هي الوظائف الأساسية لكل فرع.[٣٠] على سبيل المثال الفرع التنفيذي. في معظم الدول، مع تجاوز الاستنتاج الذي يقول إن وظيفته الأساسية هي تنفيذ السياسات أو وضعها موضع التنفيذ، بينما تُصنف الوظائف الأخرى كوظائف ثانوية أو هامشية. ففي العديد من البلدان، يُعتبر الفرع التنفيذي هو الجهة التي تبادر بوضع السياسات، بدلًا من تنفيذها.[٣١] أما بالنسبة للسلطة القضائية، فما هي "الوظيفة الأساسية" للمحاكم؟ هل هي الفصل في النزاعات الفردية، أم تطبيق القانون، أم الحفاظ على سيادة القانون، أم محاسبة الفروع الأخرى؟ إن تحديد الوظيفة الأساسية للمجالس التشريعية لا يحقق نجاحًا أكبر. فبينما من الطبيعي القول بأن المهمة الأساسية للمجلس التشريعي هي تشريع القوانين، يتجادل المحللون السياسيون حول هذا الأمر ويحتجون بأن المجالس التشريعية عادة ما تؤدي مجموعة من الوظائف، وليس من المؤكد أن سن القوانين هو الأهم بينها.[٣٢] بالنسبة للكثيرين، الدور الرئيسي للمجلس التشريعي ليس سن القوانين فقط، بل فحص وتقييم الاقتراحات التشريعية المقدمة من الفرع التنفيذي. وبالتالي فإن الدور الرئيسي للمجلس التشريعي هو إضفاء الشرعية وليس التشريع.[٣٣] ويترتب على ذلك أن تخفيف صرامة النظرية البحتة بالسماح

---

٢٨ عبدالفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٦٨.

٢٩ بروفيسورة أمريكية.

نوفل عبدالحميد الموسى، المرجع السابق، ص ٣٨.

٣٠ أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص ٨٢.

٣١ المرجع السابق، ص ١٠٢.

٣٢ المرجع السابق، ص ١٠٥.

٣٣ نوفل عبدالحميد الموسى، الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٩٤.

للفروع بأداء وظائف هامشية أو غير أساسية لا يُخرجها بالكامل من الألغاز التي يصعب حلها والتي تطرحها النظرية البحتة.

أما بالنسبة إلى فكرة "الفصل باعتباره حصرًا". من الواضح، إذا كان الغرض من هذه الفكرة هو حث كل فرع على حصر نفسه في وظيفة واحدة، فإن هذا سيجعلها عرضة لبعض المشكلات ذاتها التي واجهتها رؤية "فرع واحد – وظيفة واحدة". في النهاية، إذا كان كل فرع يمارس أكثر من وظيفة واحدة (وفي الواقع، إذا كان من الحتمي والمرغوب أن يفعل ذلك)، فإن فكرة "الفصل باعتباره حصرًا" ستبدو كاقتراح مضلل.[٣٤] ومع ذلك، فإنها تواجه صعوبات إضافية. لأنه عندما ننظر إلى كيفية قيام كل فرع بتنفيذ مهامه الخاصة، يمكن ملاحظة فشل فكرة "الحصر المؤسسي" في التقاط خاصية جوهرية للممارسة المؤسسية، وهي الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الفروع الثلاثة للحكومة عند تنفيذ أدوارها الخاصة ضمن النظام الدستوري.[٣٥]

لنأخذ على سبيل المثال دور المجلس التشريعي. عندما يقوم المجلس التشريعي بإصدار قانون، فإن لديه العديد من الآليات التشريعية المتوفرة أمامه. إحدى هذه الآليات هي الاعتماد على المصطلحات الغامضة في نص القانون، مثل "العناية المعقولة"، أو "السلوك المهين"، أو "خلال فترة زمنية معقولة". عندما يعتمد المجلس التشريعي على مثل هذه المصطلحات، فإنه يحدد الإطار القانوني العام، تاركًا للجهات الأخرى (غالبًا المحاكم) ملء الفجوات وتوضيح كيفية تطبيقه في الحالات الفردية.[٣٦] هذا مثال على ما سماه جوزيف راز "السلطات الموجهة"، حيث يقوم المجلس التشريعي بمنح الفاعلين المؤسسيين الآخرين (سواء الوزراء أو الهيئات الإدارية التابعة أو المحاكم) ممن لديهم السلطة التقديرية لتحديد ما يتطلبه القانون، مع مراعاة الأهداف التي يجب تحقيقها من خلال ممارسة تلك السلطات. وكما يشير راز، فإن "الوظيفة العامة للسلطات الموجهة هي إدخال تقسيم معين للسلطة والحفاظ عليه، والعمل بين السلطات المختلفة".[٣٧]

انتشار أنواع مختلفة من السلطات الموجهة في التشريعات يوضح بعض القيود على وجهة النظر التي ترى أن "الفصل هو حصر".[٣٨] فعند اتخاذ قرار بشأن كيفية التشريع، لا يقتصر المشرع على وظيفته

---

٣٤ حنان محمد القيسي، النظرية العامة في القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٩٨.

٣٥ المرجع السابق، ص١٠٨.

36 Michel Rosenfeld & Andras Sajo (ed), The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law (Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law (Oxford University Press 2013) P.300-304.

37 Michel Rosenfeld & Andras Sajo, Previous source, p. 307-3011

٣٨ نوفل عبدالحميد الموسى، الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٨٣.

فحسب كما تُرى في عزلة. على العكس من ذلك، فإن جزءًا لا يتجزأ من الدور التشريعي هو أن على السلطة التشريعية اتخاذ قرارات حول التقسيم المناسب للعمل بين مؤسسات الدولة المختلفة، وتقييم الكفاءة المؤسسية النسبية لكل منها، وأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الجهات الأخرى. ولا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا لنا لأن السلطة التشريعية تعتمد غالبًا على المحاكم والجهات الأخرى لتنفيذ وتفعيل التشريعات التي تضعها.[٣٩]

نفس النوع من التفاعل والاعتماد المتبادل يظهر عندما ننظر إلى نفس الوضع من وجهة نظر المحاكم. في الواقع، من هذه الزاوية، يبدو الاعتماد المتبادل بين فروع الحكومة أكثر وضوحًا، حيث أن اعتماد المحاكم على السلطة التشريعية هو سمة تعريفية لدور المحاكم المؤسسي، حيث يتعين على القضاة تطبيق القانون الذي تسنه السلطة التشريعية.[٤٠] ومع ذلك، رغم هذا الدور التنفيذي، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الدور القضائي هو دور سلبي بالكامل. قد تحتوي التشريعات على "سلطات موجهة"، مما يوجهها إلى وضع القانون بطرق غير منظمة بموجب القانون، وإن كانت مقيدة بالإطار المحدد فيه. علاوة على ذلك، عندما تتعامل المحاكم مع مجال من القانون يتم تنظيمه جزئيًا بالقانون الذي وضعه القضاة، يتعين على المحاكم دمج التشريع مع العقيدة وضمان وجود تماسك عام في القانون، بحيث يمكن للتشريع والعقيدة أن يعملا معًا بشكل جيد.[٤١]

لذلك، من غير المنطقي القول بأن فروع الحكومة يجب أن تقتصر على وظائفها الخاصة إذا كان المقصود بذلك أنها تتخذ قراراتها بمعزل أو غافلة عن أفعال وقرارات الفروع الأخرى للحكومة. ولكي يؤدي كل فرع دوره الخاص، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار دور ومسؤوليات الفروع الأخرى. وجهة النظر التي ترى "الفصل كحصر" تفشل في التقاط الطبيعة التفاعلية والمتبادلة التي يؤدي بها كل فرع مهامه الخاصة.[٤٢]

بالنظر إلى أوجه القصور في أفكار "فرع واحد–وظيفة واحدة" و"الفصل كحصر" التي تكمن في صلب النظرية البحتة، قد يكون من المغري تجاهل مبدأ الفصل بين السلطات تمامًا باعتباره مثاليًا دستوريًا ذا مغزى. وهذا هو المسار الذي اتبعه العديد من الفقهاء البريطانيين طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. وأعرب العديد منهم عن استيائهم من "التوافق السهل" بين الوظيفة والمؤسسة الذي تفترضه النظرية البحتة،

---

٣٩ عبدالفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٩٨–١٠٠.

٤٠ حنان محمد القيسي، النظرية العامة في القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٠٣–١٠٧.

٤١ روح السياسة، غوستاف لوبون، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٢.

٤٢ المرجع السابق، ص٦٣.

حيث اعتبروا الفصل بين السلطات غير ذي صلة بالقانون الدستوري البريطاني.[٤٣] أيضًا، في الولايات المتحدة، دفعت التوجيهات الصارمة والشكلية للنظرية التي تدعو إلى "فرع واحد–وظيفة واحدة" العديد من الفقهاء الدستوريين البارزين إلى الدعوة للتخلي عن مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره مثالا بائدًا لا يناسب الحكومة الفعالة.[٤٤]

مما سبق، يتضح أن مبدأ الفصل بين السلطات أثبت نظريا عدم واقعيته كنظرية دستورية، واستحالت تطبيقه من الناحية العملية فقد كان نتاجا لما يطلق عليه (الديمقراطية الحديثة).

تجارب بعض الدول عند تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات

المملكة المتحدة: أيد بعض الفقهاء الإنجليزيين مذهب مونتيسكيو ذلك الوقت. والذي كان وفقًا له، "أينما كان الحق في وضع القانون وإنفاذه منوطًا بنفس الشخص أو في نفس السلطة لا يمكن أن تكون هناك حرية". خلال القرن السابع عشر في إنجلترا، مارس البرلمان السلطات التشريعية، ومارس الملك صلاحيات تنفيذية، ومارست المحاكم صلاحيات قضائية، بيد أنه مع ظهور نظام الحكم في مجلس الوزراء، أي شُكل الحكم البرلماني، فلا يزال المذهب غير جيد. وقد لوحظ أن "مجلس الوزراء هو واصلة تربط الجزء التشريعي من الدولة بالجزء التنفيذي منها".[٤٥]

في حين أن مبدأ الفصل بين السلطات يعني:

(١) يجب ألا يشكل الشخص نفسه أكثر من جهاز من أجهزة الحكومة.

(٢) لا ينبغي لأحد أجهزة الحكومة أن يمارس وظيفة أجهزة الحكومة الأخرى.

(٣) يجب ألا يتعدى أحد أجهزة الحكومة على اختصاصات الجهازين الآخرين في الحكومة.

الآن السؤال المطروح في الموضوع هو ما إذا كان مبدأ الفصل بين السلطات يجد مكانًا في إنجلترا؟ في إنجلترا، يعتبر الملك الرئيس التنفيذي أيضًا جزءًا لا يتجزأ من السلطة التشريعية. كما أن وزراءه أعضاء في مجلس واحد أو آخر من مجلسي البرلمان. يتعارض هذا المفهوم مع فكرة أن الشخص نفسه لا ينبغي أن يشكل جزءًا من أكثر من جهاز واحد من أجهزة الحكومة. وأيضا في إنجلترا، يسيطر مجلس العموم على

٤٣ أحمد عبداللطيف السيد، دور رئيس الدولة في النظام السياسي الديمقراطي النيابي البرلماني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص٥٢.

٤٤ المرجع السابق، ص٤٨.

٤٥ عبدالفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٦٧–٧٣.

السلطة التنفيذية. وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، فإن مجلس اللوردات هو من الناحية النظرية أعلى محكمة في البلاد، ولكن من الناحية العملية يتم أداء الوظائف القضائية من قبل أشخاص يتم تعيينهم خصيصًا لهذا الغرض، ويعرفون باسم لوردات القانون وغيرهم من الأشخاص الذين شغلوا مناصب قضائية. وبالتالي يمكننا القول إن مبدأ الفصل بين السلطات ليس سمة أساسية من سمات الدستور البريطاني[٤٦].

لاحظت لجنة دونوغمور[٤٧] باقتدار أنه:

"لا يوجد في الدستور البريطاني ما يسمى بالفصل المطلق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية".

الولايات المتحدة الأمريكية: عادة ما يقال إن مبدأ الفصل بين السلطات يجد إشارة جيدة في دستور الولايات المتحدة، في حين أن الدستور الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية لا ينص صراحة على مبدأ الفصل بين السلطات. ونجد أنه في الدستور الأمريكي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مخولة لكيانات منفصلة.

فينص القسم ١ من المادة ١ على ما يلي: "تناط كافة السلطات التشريعية الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية بكونغرس الولايات المتحدة"

ويبين القسم ١ من المادة ١١ على أنه: "تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة"، وكذلك في القسم ١ من المادة ٣: "تخول السلطة القضائية في الولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة، ولمحاكم أدنى حسب ما يأمر به الكونجرس وينشئه منها من وقت لآخر".

دعونا نرَ الوضع الفعلي السائد في أمريكا. يتضح من الأحكام المذكورة أنفًا أن الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية إلى جانب أنه (الرئيس) يمتلك سلطة التصويت على مشاريع القوانين التي أقرها الكونجرس، ولا يمكن أن تصبح مشاريع القوانين هذه قانونًا ما لم يتم تمريرها لاحقًا من قبل كل مجلس، بأغلبية الثلثين. إن صفة حق النقض المخولة للرئيس صفة تشريعية بحتة. صحيح أن السلطة هي واحدة من النفي فقط، لكن تاريخ أصلها يدل على أنه حتى في شكله المؤهل، فهو تشريعي بطبيعته. كما يمارس الرئيس السلطة

---

٤٦ أحمد عبداللطيف السيد، دور رئيس الدولة في النظام السياسي الديمقراطي النيابي البرلماني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص٩٨-١٠٣.

٤٧ لجنة دستورية بريطانية، أرسلت من قبل الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٧ للاطلاع على دستور دولة سيريلانكا وتقديم توصيات للإصلاح الدستوري لها.

التشريعية في إبرام المعاهدات المتعلقة بالشؤون الخارجية.[٤٨] كما قال جون مارشال[٤٩] في عام ١٨٠٠، في مجلس النواب، "الرئيس هو السلطة الوحيدة للأمة في علاقاتها الخارجية، وممثلها الوحيد مع الدول الأجنبية". يقدم الرئيس بصفته التشريعية معلومات عن حالة الاتحاد إلى الكونجرس. وبالمثل يتدخل الكونجرس في صلاحيات الرئيس من خلال التصويت على الميزانية. وقد حدد قانون الميزانية والمحاسبة لعام ١٩٢١ مبدأ ممارسة الميزانية التنفيذية، والتي بموجبها يكون الرئيس مسؤولًا عن صياغة وتقديم خطة إنفاق كاملة ومفصلة للكونجرس عن السنة المالية التالية٠ يلعب الكونجرس أيضًا دورًا مهمًا في التصديق على المعاهدات، وكذلك في التعيينات من خلال أعضاء مجلس الشيوخ. يتمتع الكونجرس أيضًا بسلطات قضائية. فيجوز لكل مجلس طرد أعضائه بأغلبية الثلثين أو التصويت أو معاقبتهم على "السلوك غير المنضبط". والكونجرس هو الحكم الوحيد على سبب الطرد. ليس هذا فحسب، بل يمكن عزل القضاة الأمريكيين من مناصبهم فقط من خلال إجراءات العزل التي يتم رفعها أمام الكونجرس[٥٠].

وفيما يتعلق بالجهاز القضائي، فتتمتع المحاكم بالرقابة الإشرافية على كل من الكونجرس والرئيس، وذلك من خلال المراجعة القضائية. صحيح أن السلطة التشريعية تسن القانون، ولكن صحيح أيضًا أنه عند التعامل مع المشاكل الجديدة، حيث يكون القانون صامتًا، يتعين على المحاكم إنشاء القانون. وملاحظات رئيس القضاة هيوز[٥١] هي الأكثر صلة في هذا الصدد، كما قال بصراحة – "الدستور هو ما يقوله القضاة". التعديلات التي تم دمجها في الدستور الأمريكي، ليست جميعها من قبل الكونجرس نفسه، ولكن معظم التعديلات تم دمجها في الدستور من قبل المحكمة العليا الأمريكية. وبهذه الطريقة يمكن القول إنه في الولايات المتحدة الأمريكية لا توجد أيضًا أي إمكانية لفصل شخصي صارم بين السلطات.

المبحث الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات

تميز الإسلام بأسبقيته في تنظيم السلطات السياسية والدستورية، فقد عرّف الدولة سياسيا وقانونيا منذ بزوغه، كما وضح معنى الدستور وأهميته، كما حدد سلطات الدولة المختلفة ووظيفة كل سلطة وعلاقة السلطات بعضها ببعض. وقام بوضع حقوق الإنسان، ذلك المصطلح الهام الذي تدور حوله الديمقراطية

٤٨ آندرو هارتمان، حرب من أجل روح أمريكا، (مترجم بواسطة عمار جمال)، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠١-٢٠٣.

٤٩ هو رابع رؤساء قضاة محكمة الولايات المتحدة العليا (١٨٠١-١٨٣٥)، كان لتفسيراته دور في تشكيل الدستور تلك الحقبة الزمنية.

٥٠ آندرو هارتمان، حرب من أجل روح أمريكا، (مترجم بواسطة عمار جمال)، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠٥-٢١٠.

٥١ كان رئيس المحكمة الأمريكية العليا الحادي عشر.

في كل الدول. فقد تكونت أول دولة في الإسلام وهي المدينة المنورة، وأول دستور تم وضعه هو دستور المدينة المنورة والذي تحقق فيه مبادئ الدستور الأساسية وموضوعاته.[٥٢]

فعرّفت الشريعة الإسلامية مبدأ الفصل بين السلطات، ولكن بطريقة متميزة وتفوقت بها على الأنظمة الوضعية منذ ظهور الدولة بمعناها القانوني والسياسي بعهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين. بحيث لم يتناول الإسلام مبدأ الفصل بين السلطات بشكله المطروح في القانون الدستوري المعاصر، والقائم على الفصل الجامد بين السلطات، فاهتمام الإسلام بموضوع الخلافة بشكل عام وإنشاء مصطلح (المبايعة) وتحديد أحكامها وشروطها التي من أهمها الامتثال للشريعة الإسلامية، ميزت الدول الإسلامية بخلوها من معاني الظلم التي شهدتها الدول الغربية.[٥٣]

فعندما تأسست الدولة الإسلامية في المدينة المنورة كانت السلطات الثلاث مجتمعة لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم ينتج عن هذا التجميع أي ضرر أو خطر على الأمة. فقد قررت الشريعة الإسلامية قواعد ومبادئ عامة يقوم عليها نظام الحكم وتقيد الحاكم في سياسته وخلافته مثل الشورى، العدل، المساواة، وطاعة ولي الأمر.

فالقاعدة الأساسية في نظام الحكم في الإسلام، أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لكمالها فهي إلهية المصدر، وتشتمل على مختلف القواعد والمبادئ الأساسية اللازمة لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع. وعليه، فالاحتكام إلى الله عز وجل تعد القاعدة الدستورية الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم وتمارس على ضوئها السلطة في الإسلام.[٥٤]

ففي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، كان الناس يلجؤون إليه لمعرفة الأحكام الشرعية، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وانقطاع الوحي، لجأ خلفاء الدول الإسلامية إلى الاجتهاد الذي يعد مصدر من مصادر الشريعة الإسلامية في استخراج الأحكام في كافة المجالات، إن لم يجدوا حلا لما يستجد من أمور المسلمين في كتاب الله سنة رسوله، شريطة ألا يخالف اجتهادهم ما جاء به القرآن الكريم والسنة.

أما فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، فالمتأمل في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، يجده قد باشر سلطة التنفيذ بنفسه، كما أوكل في بعض الأوقات سلطة التنفيذ في مسائل معينة إلى غيره من الرجال الذي

---

٥٢ محمد عبدالله الفلاح، الحقوق الدستورية للإنسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ٢٠١٢، ص ٢٨.

٥٣ المرجع السابق، ص٣٥.

٥٤ محمد بن حسن القحطاني، النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٦، المملكة العربية السعودية،٢٠١٧، ص٧٤-٧٨.

يرى فيهم القدرة والكفاءة على القيام بها. وكذلك فعل كبار الصحابة بعد اتساع رقعة البلاد الإسلامية وتعدد وظائف الدولة، الأمر الذي تطلب تعيين وزراء لمساعدة الخليفة على تنفيذ الأحكام وضمان إقامة مصالح الدولة تحت إشرافه. فالخليفة يستمد سلطته التنفيذية من بيعة المسلمين له على حراسة الدين وإدارة شؤونهم في مقابل إعانته في ذلك وطاعته في حدود أوامر الله عز وجل.[٥٥]

وأخيرا بالنسبة للسلطة القضائية، فالمتعمق للنظام القضائي في الإسلام، يجعله يقف على حقيقة مفادها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مارس سلطة القضاء بنفسه، فتولى الفصل في كثير من النزاعات، غير أن ذلك لم يمنعه من تكليف غيره بهذه المهمة، وتعيينهم في مناصب قضائية. وفي زمن الخلفاء الراشدين، فإن الخليفة كان يتمتع كذلك بسلطة قضائية تتمثل أساسا في توليه مهمة القضاء بنفسه مباشرة. وأيضا عمل على تعيين قضاة للمناطق المختلفة.[٥٦]

فكان أحد مظاهر عظمة الإسلام قدرته الفائقة على الجمع بين الدين والدولة في نسيج رائع أوجد حالة متميزة من التوازن في نظام الحكم، ويظهر ذلك جليا في الفترة التي كان فيها الإسلام حاكما على ربوع الكرة الأرضية وهذه الحقيقة أقر بها مفكري الغرب، والذين أقروا أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان رئيسا للدين والدولة في نفس الوقت).[٥٧]

ويذهب ابن خلدون في مقدمته إلى أنه (حمل الكافة مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضارة أو حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به).[٥٨]

ويذهب الماوردي إلى أن (الخلافة موضوعة لخلافة النبوة وحراسة الدين والدنيا). فالخليفة لا يعدو أن يكون رئيسا دينيا وسياسيا نيابة عن رسول الله، يجمع بين يديه السلطتين الدينية باعتباره إمام المسلمين

---

٥٥ أحمد عبداللطيف السيد، دور رئيس الدولة في النظام السياسي الديمقراطي النيابي البرلماني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٤، ص ٢٨-٣٢.

٥٦ هبة عبدالعزيز المدور، دور الرقابة القضائية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص٣٨.

٥٧ علي يوسف الشكري، النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٢، ص

٥٨ عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٤٠٦، ص ٢٣٩.

يؤمهم في الصلاة ويسهر على تطبيق العدالة والإنصاف ويحمي الدين ويذود عنه من خطر الخارجين عليه، ودنيوية كونه ينظر في مصالح المسلمين الدنيوية. [٥٩]

المطلب الثاني: كفاءة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء الشريعة الإسلامية

ومن أمثلة الدول المتميزة بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، المملكة العربية السعودية، فيعد الملك هو المرجع الأول للسلطات الثلاث، كما له سلطات تنظيمية، تنفيذية وقضائية والتي كما سبق وأن ذكرنا من الضروريات التي تتطلبها عمل السلطات بشكل منطقي وفعال، صحيح وسليم. كما أنه تم توزيع الاختصاصات بدقة بين السلطتين التنظيمية والتنفيذية والذي يمتاز بالمرونة والتعاون والتكامل.[٦٠]

الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الإسلامي، ليس واجبا على الحاكم، إذ أنه له طبيعته الخاصة في النظام، فواقع نشأة هذا المبدأ وظروفه في الغرب تختلف تماما عن مكانته في الإسلام منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين. فله طبيعة خاصة في النظام الإسلامي، فسلطة التشريع، التنفيذ والقضاء يمكن أن يتولاهم الخليفة بنفسه أو يوكلهم إلى غيره تحت إشرافه ومراقبته. فيمكن القول إن مبدأ الفصل بين السلطات له تواجده في النظام الإسلامي وكان النظام الإسلامي أسبق في معرفة جوهره، ولكن طبيعة التعامل معه تختلف بين النظام الإسلامي والقانوني.[٦١]

ومن حيث الأساس، فإنه لا يمكن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات مطلقا في أي حكومة سواء كانت المملكة المتحدة، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو فرنسا، أو غيرهم. فالحكومة هي وحدة عضوية، لا يمكن تقسيمها.

التاريخ يثبت هذه الحقيقة، ففي حال كان هناك فصل كامل بين السلطات، فلن تتمكن الحكومة من العمل بسلاسة وفعالية. إذ أنه لا يمكن إدارة الحكومة بسلاسة إلا من خلال التعاون والتكيف المتبادل بين جميع الأجهزة الحكومية الثلاث. فقد قيل عن هذا المبدأ: "إن هذا المذهب غير عملي كمبدأ عملي للحكومة".

---

٥٩ علي يوسف الشكري، النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٢، ص ٣٢-٣٦.

٦٠ محمد بن حسن القحطاني، النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٦، المملكة العربية السعودية،٢٠١٧، ص١٧٤-١٧٧.

٦١ حنان محمد القيسي، النظرية العامة في القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٦.

كما أنه لا يمكن تصنيف وظائف جميع فروع الحكومة الثلاث على أساس رياضي. كما أن "إنفاذ مفهوم صارم لفصل السلطات من شأنه أن يجعل الحكومة مستحيلة".[٦٢]

كما أنه استنادا إلى بعض الآراء فمذهب مونتيسكيو لا يعتبر مجرد "أسطورة" إنه يحمل أيضًا حقيقة، ولكن بمعنى أن كل جهاز من أجهزة الحكومة يجب أن يمارس سلطته على مبدأ "الضوابط والتوازنات" مما يدل على حقيقة أنه لا ينبغي لأي من أجهزة الحكومة أن تعتدي على الوظائف الأساسية للأجهزة الأخرى. وقد قيل أنه: "من الضروري أن يكون هناك فصل بين الوظائف التي لا تعني بالضرورة فصل الموظفين".

نستنتج أنه من غير الممكن، إذ من غير المستساغ أن تباشر هيئات مستقلة بعضها عن بعض خصائص السيادة من تشريع وتنفيذ وقضاء، لأن الخصائص متصلة بعضها ببعض اتصالا طبيعيا وثيقا. وهو ما عبر عنه بعض الفقهاء، بأن سلطات الدولة التي تؤدي وظائفها الأساسية كأعضاء الجسم البشري متصلة اتصالا طبيعيا، أو هي كأجزاء الآلة الواحدة يجب أن تكون متضامنة لها رأس مفكرة واحدة ومحرك واحد، ويؤدي فصل أجزائها وإسنادها إلى هيئات مختلفة إلى تعطيل الأعمال ويعرض الدولة للخطر، لا سيما ما يترتب على ذلك التعدد في السلطات مع الاستقلال من توزيع المسؤوليات، وبالتالي تجهيلها في بعض الأحيان، بما يشجع كل هيئة على التهرب من مسؤولياتها وإلقائها على غيرها، وما يصاحب ذلك من عدم تحديدها، أما تركيز السلطات فيؤدي إلى حصر المسؤولية وتحديدها. فانتقد "جان جاك روسو"[٦٣] المبدأ تأسيسا على أن السيادة غير قابلة للتجزئة، ومن ثم فمن غير المستساغ أو المتصور توزيعها بين هيئات مختلفة، كما هاجم هذا المبدأ الكثيرون أيضا من شراح الفقه الدستوري، ومنهم فلاسفة وكتاب من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مثل "وودرو ولسن" الذي يرى أن تقسيم السلطة وتجزئتها إلى أقسام صغيرة . كما فعل دستور الولايات المتحدة الأمريكية. يجعل مسؤولية كل فرع من أفرع الحكومة صغيرة محدودة، ويساعد على التخلص من المسؤولية. وبالتالي القضاء على هذه الفكرة. كما أن مبدأ الفصل بين السلطات يتنافى مع مبدأ وحدة الدولة ووحدة سلطاتها، كما يتنافى مع وحدة إرادتها.[٦٤]

إن الأنظمة السياسية التي حاولت أن تأخذ بهذا المبدأ في صورته المتشددة . الفصل التام . واجهت صعوبات عملية أدت إلى انهيارها. وهو ما أسفرت عنه وبصورة واضحة التجربة في الولايات المتحدة

---

٦٢ هبة عبدالعزيز المدور، دور الرقابة القضائية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص٤٣-٤٦.

٦٣ كاتب وفيلسوف فرنسي، ساعدت كتاباته في تشكيل الأحداث السياسية، كما أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

٦٤ عبدالفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص٦٢-٦٧.

الأمريكية وما واجهته من صعوبات جلية، وأثبتت فعلا ما يلتصق بهذا النظام من عيوب، وانتهى الأمر في بعض الحالات إلى الخروج على المبدأ للتغلب على المشاكل التي أثارها تطبيقه.[٦٥]

الخلاصة

ومما سبق يتضح لنا أن النظام الدستوري الإسلامي كان بطبيعته أسبقا بالتوصل إلى الهدف الذي يصبو إليه مبدأ الفصل بين السلطات والذي كان يشوبه الكثير من الانتقادات والعيوب التي انعكست على البيئة الدستورية في الدول التي تبنته بمعناه النظري القانوني، فدور الخليفة في الدين الإسلامي، ومبايعته، وواجباته تجاه رعاياه جعلته مرجعا للثلاث سلطات في الدولة (كما اتضح لنا في التحليل السابق في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين). فمبدأ الفصل بين السلطات كان له تأسيسه المتميز على مبادئ إلهية منذ ظهور الإسلام عن طريق القيم والمبادئ الإسلامية التي حددت الحقوق والواجبات التي تضمن العدالة والتي بُني وتأسس عليها نظام الحكم في الإسلام، بذلك لم يكن هناك وجود لمعالم الظلم التي ظهرت في بعض الدول الغربية والتي جعلت مفكريها يتبنون نظريات للحكم لمنع ذلك كنظرية الفصل بين السلطات، والتي كما اتضح من تحليلها سابقا أنها غير مطبقة واقعيا. وأهم نتائج الدراسة تتلخص في التالي: أسبقية الشريعة الإسلامية في التوصل لمبدأ الفصل بين السلطات وتفوقها وتميزها بتطبيقه، حيث أن طبيعة الشريعة الإسلامية الفطرية والتي توافق كل زمان ومكان أوجدت بطبيعتها آلية مناسبة ومتميزة من حيث الواقع والتطبيق، كما أثبتت الدراسة أن الدول التي تطبق الشريعة الإسلامية هي من الدول المتميزة في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات من كل النواحي، كما أثبتت كفاءة سلطاتها المختلفة واستقرارها على مستوى جميع الأصعدة.

المصادر والمراجع العربية

المراجع العربية

العاصي، إبراهيم جودة، (٢٠١٨)، "دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

البرصان، أحمد سليم، (٢٠١٥)، "علم السياسة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

السيد، أحمد عبداللطيف، (٢٠١٤)، "دور رئيس الدولة في النظام السياسي الديمقراطي النيابي البرلماني"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٦٥ جعفر عبد السادة الدراجي، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية، دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٨٣-٨٧.

سليمان، أشرف إبراهيم، (٢٠١٥)، "مبادئ القانون الدستوري"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة.

هارتمان، آندرو، (٢٠١٧)، "حرب من أجل روح أمريكا"، (مترجم بواسطة عمار جمال)، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة.

الدراجي، جعفر عبد السادة، (٢٠٠٨)، "التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية"، دار الحامد، الأردن.

القيسي، حنان محمد، (٢٠١٥)، "النظرية العامة في القانون الدستوري"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

لوبون، غوستاف، (٢٠١٢)، "روح السياسة"، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة.

الموسوي، سالم روضان، (٢٠٢٣)، "عدم دستورية القوانين"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى.

الموسوي، شامل حافظ شنان، (٢٠١٨)، "تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة"، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

العدوي، عبدالفتاح حسين، (٢٠١٩)، "الديمقراطية وفكرة الدولة"، وكالة الصحافة العربية، القاهرة.

بن خلدون، عبدالرحمن، (١٤٠٦)، "مقدمة ابن خلدون"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

الشكري، علي يوسف، (٢٠١٢)، "النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

القحطاني، محمد بن حسن، (٢٠١٧)، "النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية"، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٦، المملكة العربية السعودية.

الفلاح، محمد عبدالله، (٢٠١٢)، "الحقوق الدستورية للإنسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية"، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

الموسى، نوفل عبدالحميد، (٢٠٢٠)، "الالتزامات الدستورية على الدولة وضمانات الوفاء بها"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى.

المدور، هبة عبدالعزيز، (٢٠١٨)، "دور الرقابة القضائية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى.

المراجع الانجليزية

Michel Rosenfeld & Andras Sajo (ed), The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law (Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law (Oxford University Press 2013).

Michel Rosenfeld & Andras Sajo, Previous source.

Thomas Coolley the General Principles of Constitutional Law in the United States of America (Little, Brown and Company 1891).

المراجع العربية بالحروف اللاتينية

al-ʿāṣī, ibrāhīm ğūdï, (2018), "dūr al-tšrīʿāt al-dūlīï al-ḫāṣï bḥqūq al-insān fī al-ḥd mn sīādï al-dūlï", al-mrkz al-ʿrbī llnšr wāltūzīʿ, al-ṭbʿï al-ʾaūli.

al-brṣān, aḥmd slīm, (2015), "ʿlm al-sīāsẗ", dār zhrān llnšr wāltūzīʿ, al-ʾardn.

al-sīd, aḥmd ʿbdāllṭīf, (2014), "dūr rʾīs al-dūlẗ fī al-nẓām al-sīāsī al-dīmqrāṭī al-nīābī al-brlmānī", mktbẗ al-mlk fhd al-ūṭnīẗ, al-rīāḍ.

slīmān, ašrf ibrāhīm, (2015), "mbādʾi al-qānūn al-dstūrī", al-mrkz al-qūmī lliṣdārāt al-qānūnīẗ, ṭ1, al-qāhrẗ.

hārtmān, andrū, (2017), "ḥrb mn aǧl rūḥ amrīkā", (mtrǧm bwāsṭẗ ʿmār ǧmāl), al-ktb ḫān llnšr wāltūzīʿ, al-qāhrẗ.

al-drāǧī, ǧʿfr ʿbd al-sādẗ, (2008), "āltwāzn bīn al-slṭẗ wālḥrīẗ fī al-ʾanẓmẗ al-dstūrīẗ", dār al-ḥāmd, al-ʾardn.

al-qīsī, ḥnān mḥmd, (2015), "ālnẓrīẗ al-ʿāmẗ fī al-qānūn al-dstūrī", al-mrkz al-qūmī lliṣdārāt al-qānūnīẗ, al-qāhrẗ.

lūbūn, ġūstāf, (2012), "rūḥ al-sīāsẗ", trǧmẗ ʿādl zʿītr, muʾssẗ hndāwy, al-qāhrẗ.

al-mūswy, sālm rūḍān, (2023), "ʿdm dstūrīẗ al-qwānīn", mnšūrāt al-ḥlbī al-ḥqūqīẗ, lbnān, al-ṭbʿẗ al-ʾaūli.

al-mūswy, šāml ḥāfẓ šnān, (2018), "tʿdīl al-dstūr ūʾaṯrh ʿli nẓām al-ḥkm fī al-dūlẗ", al-mrkz al-ʿrbī lldrāsāt wālbḥūṯ al-ʿlmīẗ llnšr wāltūzīʿ, al-qāhrẗ.

al-ʿdwy, ʿbdālftāḥ ḥsīn, (2019), "āldīmqrāṭīẗ ūfkrẗ al-dūlẗ", ūkālẗ al-ṣḥāfẗ al-ʿrbīẗ, al-qāhrẗ.

bn ḫldūn, ʿbdālrḥmn, (1406), "mqdmẗ abn ḫldūn", dār al-fkr llṭbāʿẗ wālnšr wāltūzīʿ, lbnān.

al-škrī, ʿlī īūsf, (2012), "ālnẓām al-dstūrī fī al-šrīʿẗ al-islāmīẗ", mnšūrāt al-ḥlbī al-ḥqūqīẗ, lbnān.

al-qḥṭānī, mḥmd bn ḥsn, (2017), "ālnẓām al-dstūrī llmmlkẗ al-ʿrbīẗ al-sʿūdīẗ", fhrsẗ mktbẗ al-mlk fhd al-ūṭnīẗ, ṭ6, al-mmlkẗ al-ʿrbīẗ al-sʿūdīẗ.

al-flāḥ, mḥmd ʿbdāllh, (2012), "ālḥqūq al-dstūrīẗ llinsān fī al-šrīʿẗ al-islāmīẗ wālqwānīn al-ūḍʿīẗ", dār al-ktb al-ūṭnīẗ, lībīā.

al-mūsi, nūfl ʿbdālḥmīd, (2020), "ālāltzāmāt al-dstūrīẗ ʿli al-dūlẗ ūḍmānāt al-ūfāʾ bhā", mnšūrāt al-ḥlbī al-ḥqūqīẗ, lbnān, al-ṭbʿẗ al-ʾaūli.

al-mdūr, hbẗ ʿbdālʿzīz, (2018), "dūr al-rqābẗ al-qḍāʾīẗ fī ḥmāīẗ ḥqūq al-insān ūḥrīāth al-ʾasāsīẗ", mnšūrāt al-ḥlbī al-ḥqūqīẗ, lbnān, al-ṭbʿẗ al-ʾaūli.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣٢ ع ٦ ص ص : ٦١ – ٨٣ (٢٠٢٤ م)
DOI: 10.4197/Art.32-6 - 3

Separation of Powers in Islamic Sharia Law and its Constitutional Applications: An Analytical Study

Nada Salahaldeen Balto

Assistant Professor, Department of Public Law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.

nbalto@kau.edu.sa

Abstract. The principle of separation of powers is one of the fundamental principles of constitutional law. Many theories have emerged in the West to explain it, and constitutions have differed in their application according to that. Consequently, in their distribution of state functions among the authorities, depending on the different theories adopted by each country in its interpretation of this principle. This study aims to explain the principle in terms of theory and then analyze it in light of Islamic law. This will be done as follows: In the first section, the study will examine the 'pure theory' of the separation of powers, which is based on three mutual and independent functions. We find that this concept of separation of powers is flawed. Our study of these flaws guides us in the right direction to define and apply the principle in the right way. The study then reviews and analyzes the experiences of different countries in adopting the principle. The second part of the study presents the principle of separation of powers in light of Islamic law. The most important results reached by the study are that Islamic law is distinguished by the principle of separation of powers. It was emerged in Islamic law earlier than other law theories, and it also surpassed law theories in terms of its application, as the study will prove.

Keywords: Authorities, Constitution, Separation, Balance, Rigid.